وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 23 أبريل 2023

أخبار الطاقة

«الأسعار وزيادة الكندي» تؤديان الى خفض صادرات النفط السعودي لأميركا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كان الانخفاض الكبير في الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك فروق الأسعار التي أتاحت لمصفاة موتيفا الحصول على نفط أرخص بدلاً من شحنه من المملكة العربية السعودية، وزيادة إنتاج النفط الكندي وصادراته، وبحسب بيانات شركة إنيرجي اوتلوك ادفايزر الاستشارية الأميركية، ارتفعت صادرات النفط السعودي إلى آسيا بعلاوة، والفكرة القائلة بأنه إذا حدت المملكة العربية السعودية من الصادرات إلى الولايات المتحدة، فيمكنها التأثير على مخزونات الولايات المتحدة، وبالتالي غرب تكساس الوسيط، نظرًا لأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم الذي ينشر بيانات أسبوعية يهتم بها التجار والمضاربون. وترافقت التغيرات الدراماتيكية التي لوحظت في تدفقات الخام السعودي إلى السوق الأميركية بين صيف 2018 وأوائل 2020 بقفزة في الصادرات السعودية إلى الصين والتي ظلت قوية منذ خريف 2018. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، صدرت المملكة العربية السعودية ما معدله 1.67 مليون برميل في اليوم من النفط (الخام والمكثفات) إلى الصين مقارنة بـ 1.61 مليون برميل في اليوم خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفقًا لبيانات كبلر. وترجع الزيادة الملحوظة في الصادرات السعودية إلى الصين منذ عام 2018 إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك العقوبات الأميركية على صناعة النفط الإيرانية -والتي سمحت لكبار منتجي أوبك المملكة العربية السعودية والعراق باقتناص حصة إيران في السوق الصينية- ورغبة أرامكو في زيادة حصتها بالتواجد في الصين، أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم.

صادرات النفط السعودية

ومن المتوقع أن تنمو صادرات النفط السعودية بشكل أقوى في السوق الصينية، على الرغم من المنافسة الحالية من براميل النفط الروسية المخفضة، وتدعم العديد من التطورات هذه التوقعات، بما في ذلك تحرك أرامكو الأخير للاستحواذ على حصص في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المدرجة في شنتشن، وهي صفقة قالت الشركة السعودية إنها «ستوسع بشكل كبير من وجودها في المصب في الصين»

وكجزء من هذا الترتيب، ستقوم أرامكو بتوريد 480 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي إلى شركة تشجيانغ للبترول والكيميائيات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ، وبموجب اتفاقية مبيعات طويلة الأجل.

وفي الهند، حيث ارتفعت براميل النفط الخام الروسي الشهر الماضي إلى 1.86 مليون برميل في اليوم وسط نشاط اقتصادي قوي، وكانت الصادرات السعودية منذ بداية هذا العام أقل من عام 2022 ولنفس الفترة، ومع ذلك، لا يوجد شيء غير مسبوق في هذا التراجع.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، بلغ متوسط صادرات النفط السعودي (الخام والمكثفات) إلى الهند، ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم، 782 ألف برميل في اليوم مقارنة بـ 896 ألف برميل في اليوم خلال نفس الفترة من عام 2022، بانخفاض بنحو 13 ٪، وفقًا لأرقام كبلر.

وبالعودة لعام 2020، لوحظ أن المتوسط حتى الآن هذا العام كان قريبًا من ذلك المسجل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 (787000 برميل في اليوم). وحتى في عام 2021، كان المتوسط (من يناير إلى مارس) أقل من ذلك عند 620 ألف برميل في اليوم.وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى استثمارات في سوق النفط الهندي، بما في ذلك حصص في مصافي التكرير والاحتياطيات الاستراتيجية، وارتفع استهلاك الوقود في الهند إلى مستوى قياسي مرتفع الشهر الماضي، وأظهرت بيانات حكومية أن استهلاك الوقود زاد بنسبة 5 ٪ عن العام السابق إلى 4.83 ملايين برميل في اليوم، وهو ما قاله التقرير إنه «أعلى معدل تم تسجيله في البيانات التي تعود إلى عام 1998 من خلية التخطيط والتحليل البترولي التابعة لوزارة النفط الهندية».

وبينما انخفضت الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة بشكل حاد، ظلت تدفقات النفط إلى مستهلكي النفط العملاقين في آسيا ثابتة، على الرغم من اعتماد الهند والصين المتزايد على الخام الروسي، ولم يؤثر ارتفاع واردات الهند من روسيا على حصص منتجي النفط الخليجيين، بل جاء على حساب حصة الولايات المتحدة في سوق النفط الهندي.

حصص سعودية أوروبية

كما لاحظ تقرير إنيرجي اوتلوك ادفايزر زيادة صادرات السعودية من المنتجات النفطية إلى بعض الدول الأوروبية خلال الأشهر الماضية، وأبرزها هولندا وفرنسا وبلجيكا. وذكر، «نعتقد أن الحظر المفروض على المنتجات النفطية الروسية سمح للسعودية باستعادة بعض حصتها في السوق الأوروبية».

فيما يتعلق بصادرات المنتجات النفطية السعودية إلى هولندا، فقد بلغ متوسطها 61 ألف برميل في اليوم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، قفزة من متوسط 10 آلاف برميل في اليوم لنفس الفترة من العام الماضي.

وفي فبراير، قالت هولندا إنها لا تتوقع أن تواجه نقصًا في الإمدادات على المدى القصير حيث «تم شراء مخزوناتها بالفعل وتحول المصافي في هولندا إلى النفط من دول أخرى». وقالت الحكومة الهولندية أيضًا إنها «أدارت بعناية احتياطياتها الاستراتيجية من النفط والمنتجات البترولية، مع الإمداد لمدة 90 يومًا من الاستهلاك المحلي».

في غضون ذلك، ارتفعت صادرات المنتجات النفطية السعودية إلى فرنسا بشكل حاد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، حيث بلغت في المتوسط 81 ألف برميل في اليوم، مقابل 26 ألف برميل في اليوم خلال نفس الفترة من عام 2022. وبلغ متوسطها 62 ألف برميل في اليوم مقارنة بمتوسط 36 ألف برميل في اليوم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي.

وهناك ثلاث خصائص تجعل الاستثمار في قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة جذابًا، وهي قاعدة موارد كبيرة، والتقدم التكنولوجي المستمر، والزيادات في الطلب المحلي والدولي. ويجب أن يجعل التقاء الموارد والتكنولوجيا ورأس المال الصناعة الأميركية ناضجة للنمو المستمر. وسيكون التأثير محسوسًا في جميع أنحاء العالم، وخاصة داخل دول أوبك.

التأثير المباشر على أوبك

وحول التأثير المباشر على أعضاء أوبك، ذكر التقرير بان التأثير مباشر، عندما يستخدم المستهلكون الأميركيون الغاز الطبيعي أو النفط المنتج في الولايات المتحدة بدلاً من الواردات من الخارج. فيكون التأثير مباشرًا أيضًا عندما تبدأ الولايات المتحدة في تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال اللذين يتنافسان بشكل مباشر مع صادرات أوبك من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في مختلف الأسواق العالمية.

وبينما زاد إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي من نحو 53 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2007 إلى أكثر من 67 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2013، انخفضت واردات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير، وتوقفت الواردات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمامًا.

وفي السنوات المقبلة، قد تتنافس صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية على الأسواق مع شحنات الغاز الطبيعي المسال من دول أوبك هذه، خاصة إذا تجاوزت الصادرات الأميركية 4 مليارات قدم مكعبة يوميا.

وبالمثل، بينما زاد إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام من نحو 5.2 ملايين برميل في اليوم في عام 2007 إلى أكثر من 8.0 ملايين برميل في اليوم في الأشهر الأخيرة، اختفت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الخفيف من الجزائر (إلى جانب الواردات من نيجيريا وأنغولا) تقريبًا.

أما التأثير غير المباشر، فيكون عندما لا تتنافس الزيادة في إنتاج النفط الخام الأميركي أو الغاز الطبيعي بشكل مباشر مع صادرات البلدان الأخرى، إما من خلال استبدال الواردات أو المنافسة العالمية على حصة السوق.

ومع ذلك، فإن المنتجات الثانوية للنفط والغاز تؤثر على أعضاء أوبك بطرق مختلفة. مثال على ذلك: الزيادة في إنتاج الخام الأميركي الخفيف لا تقلل من واردات الخام الثقيل من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، ومع ذلك فإن الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي، بشكل عام، تؤثر على ثلاثة قطاعات تعتبر «استراتيجية» في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج وتشمل التكرير والبتروكيميائيات وسوائل الغاز الطبيعي.

قد يكون التأثير غير المباشر على دول الخليج أكثر حدة من التأثير المباشر. واتخذت دول الخليج قرارًا استراتيجيًا، قبل عقود، بالتركيز على البتروكيميائيات والتكرير وسوائل الغاز الطبيعي. ومن وجهة نظرهم الجماعية، يمكن للبتروكيميائيات والتكرير تنويع دخولهم وإنشاء القواعد الصناعية اللازمة للتنمية الاقتصادية. وتنتج صادرات سوائل الغاز الطبيعي إيرادات إضافية، خاصة وأن سوائل الغاز الطبيعي لا تحسب في حصص أوبك.

خطر التكرير

وحول الخطر على صناعة التكرير في الخليج، ونظرًا لأن حكومة الولايات المتحدة لا تسمح بتصدير النفط الخام إلى دول ما وراء البحار، فقد اتسع الفارق بين العديد من خامات الولايات المتحدة وغرب تكساس الوسيط، وبين خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت.

نتيجة لذلك، ارتفعت صادرات المنتجات البترولية الأميركية من 1.2 مليون برميل في اليوم في عام 2007 إلى 3.4 ملايين برميل في اليوم في الأشهر الأخيرة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الصادرات في اتجاهها التصاعدي، طالما ظل الحظر على صادرات النفط الخام ساري المفعول. وقد تتنافس الصادرات الأميركية المستقبلية من المنتجات البترولية بشكل مباشر مع صادرات المنتجات البترولية من الخليج، من المصافي التي يتم بناؤها في الوقت الحالي.

وساعدت الزيادة الكبيرة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة البلاد على خفض وارداتها من غاز البترول المسال بأكثر من النصف، بينما زادت صادراتها من سوائل الغاز الطبيعي بأكثر من خمسة أضعاف خلال نفس الفترة. نتيجة لذلك، انخفضت أسعار غاز البترول المسال العالمية، وفقدت المملكة العربية السعودية حصتها في السوق لصالح المنتجين الأميركيين في أميركا الوسطى واللاتينية.
ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات، خاصة الآن بعد الانتهاء من توسيع قناة بنما في عام 2015. وسيخفض الشحن عبر القناة وقت العبور من خليج المكسيك إلى آسيا لمدة أسبوعين. ومن المتوقع أن تفقد المملكة العربية السعودية ودول الخليج حصة إضافية في السوق، ليس فقط في أميركا الوسطى واللاتينية ولكن أيضًا في آسيا.

ومع قيام الشركات الأميركية بتوسيع قدرة تصدير غاز البترول المسال، يوقع المستهلكون الآسيويون عقودًا للاستيراد من الولايات المتحدة، للاستفادة من انخفاض الأسعار وتنويع مصادرهم. وفي نهاية عام 2012، أعلنت كوريا الجنوبية عن خطط لاستيراد 180 ألف طن من غاز البترول المسال من الولايات المتحدة في عام 2014.

وفي فبراير الماضي، أعلنت شركة طوكيو إلكتريك باور عن خطط لاستيراد 200 ألف طن من غاز البترول المسال على مدى ثلاث سنوات. وفي أوائل نوفمبر، ذكرت تقارير إعلامية مختلفة أن اليابان تريد تقليل اعتمادها الشديد على واردات غاز البترول المسال من الشرق الأوسط عن طريق استيراد المزيد من غاز البترول المسال من الولايات المتحدة.

خطر البتروكيميائيات

أما الخطر على صناعة البتروكيميائيات في الخليج، يكمن في أن مفتاح القدرة التنافسية لصناعة البتروكيميائيات هو التكلفة المنخفضة للمواد الخام والطاقة. وفي السنوات الأخيرة، تمتعت مصانع البتروكيميائيات السعودية بأقل تكلفة للمواد الخام والطاقة، بينما عانت بقية صناعة البتروكيميائيات العالمية من ارتفاع التكاليف، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاعتماد على المنتج النفطي الباهظ الثمن، النافثا.

وجعلت ثورة النفط الصخري الأميركي صناعة البتروكيميائيات في الولايات المتحدة تنافسية للغاية من خلال توفير الإيثان والوقود الرخيصين. وانخفضت أسعار الإيثان بنحو 70 ٪ في العامين الماضيين، مما جعله أرخص من الغاز الطبيعي. وأدى انخفاض سعر الإيثان إلى زيادة ربحية شركات البتروكيميائيات الأميركية وحول تركيزها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

الخام يتخلى عن مكاسب أوبك + ليسجل أول خسارة أسبوعية منذ مارس

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في ختام تداولات أمس الأول الجمعة، بفعل بيانات اقتصادية قوية في منطقة اليورو وبريطانيا، لكن العقود الآجلة تراجعت هذا الأسبوع مع تأثر أسعار الفائدة وعدم اليقين في الطلب.

أغلقت العقود الآجلة لخام برنت 56 سنتًا عند 81.66 دولارًا للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 50 سنتًا إلى 77.87 دولارًا للبرميل.

وسجل برنت خسارة أسبوعية بنسبة 5.4 ٪، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 5.6 ٪. وانخفض الخامان القياسيان للخام بأكثر من 2 ٪ يوم الخميس -إلى أدنى مستوياتهما منذ الإعلان غير المتوقع في أوائل أبريل عن تخفيضات الإنتاج من قبل بعض دول أوبك- بسبب مخاوف الركود وتضخم مخزونات البنزين الأميركية.

ورفعت بيانات المسح من منطقة اليورو وبريطانيا أسعار النفط يوم الجمعة، أظهرت الدراسات الاستقصائية أن التعافي الاقتصادي لمنطقة اليورو قد تسارعت وتيرته بشكل غير متوقع هذا الشهر، حيث شهدت صناعة الخدمات المهيمنة في الكتلة ارتفاعًا قويًا في الطلب بالفعل، مما عوض عن التباطؤ المتزايد في التصنيع. وقالت آي إن جي إيكونوميكس في مذكرة: «يبدو أن الاقتصاد ينتعش من شتاء ضعيف في الوقت الحالي، لكن ضعف التصنيع لا يزال مصدر قلق ويخمد الانتعاش. وأظهر مسح صناعي أن الشركات البريطانية سجلت أيضًا انتعاشًا في النشاط وأبطأ تضخم في تكلفة المدخلات منذ أكثر من عامين.

وأظهرت بيانات حكومية مؤقتة أن معالجة المصافي للنفط الخام في الهند ظلت قريبة من مستويات الذروة القياسية في مارس، مما يلبي طلبًا موسميًا قويًا في ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وأضاف أن احتمال تشديد العرض الدعم، حيث يتوقع المحللون سحوبات من المخزونات من الشهر المقبل، نتيجة لخفض أهداف أوبك للإنتاج وزيادة الطلب الصيني. وقال بنك كوميرزبانك في مذكرة «من المرجح أن يؤدي التقلص المتوقع للإمدادات إلى رفع الأسعار على المدى المتوسط».

تفوقت عملاق خدمات حقول النفط اس ال بي على تقديرات وول ستريت لأرباح الربع الأول، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط الخام وشح الإمدادات إلى زيادة الطلب على خدماتها. ومع ذلك، استمرت حالة عدم اليقين الاقتصادي واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة في السيطرة على أسواق النفط.

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو اويل اسوشييت في هيوستن، إن حالة عدم اليقين بشأن الطلب، خاصة في موسم القيادة الصيفي المقبل، لا تزال تلقي بظلالها على أذهان المتداولين. وقال ليبو «السوق لا تزال تحت ضغط مع مخاوف بشأن الطلب».

من المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة عندما يجتمعون في الأسبوع الأول من شهر مايو. وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن شركات الطاقة الأميركية أضافت هذا الأسبوع حفارات للنفط والغاز الطبيعي لأول مرة في أربعة أسابيع، في الإمدادات الأميركية.

وارتفع عدد منصات النفط، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، ثلاث مرات إلى 591 في الأسبوع المنتهي في 21 أبريل. قالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية إن مديري الأموال رفعوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأميركي وخياراتهم بمقدار 11736 عقدًا إلى 199.622 في الأسبوع المنتهي في 18 أبريل.

وقل المحللون سجل النفط أول خسارة أسبوعية له في شهر بعد محو معظم المكاسب الناتجة عن خفض الإنتاج المفاجئ لأوبك +، قضى خام برنت على كل 7 دولارات تقريبًا التي اكتسبها بعد أن صدمت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها الأسواق بتعهدهم بخفض الإنتاج.

تُظهر الإمدادات العالمية بوادر نمو مع عودة صادرات النفط الخام الروسية إلى ما يزيد على 3 ملايين برميل يوميًا الأسبوع الماضي بينما في أسواق الوقود العالمية، يتباطأ البنزين والديزل في وقت ينبغي أن يرتفع فيه أو يبلغ ذروته. وتفكر شركات التكرير الآسيوية في خفض أحجام التداول مع ضعف الهوامش مؤخرًا، مما يشير إلى أن المصافي لم تتمكن من تحميل تكاليف أعلى للمستهلكين.

وقالت إميلي أشفورد، المديرة التنفيذية لأبحاث الطاقة في ستاندرد تشارترد: «يبدو أن بعض الإثارة حول تخفيضات أوبك + قد تلاشت وسط تدفقات خفيفة»، كما أثرت المؤشرات الفنية على الأسعار. فشل المؤشر الأميركي في اختراق متوسطه المتحرك لمدة 200 يوم الأسبوع الماضي وتم تداوله على انخفاض منذ ذلك الحين. وأدى ارتفاع الأسعار بمقدار 7 دولارات بعد إعلان أوبك + إلى خلق ما يسمى بفجوة الرسم البياني، والتي دفعت بعد ذلك إلى تحرك تصحيحي نحو الأسفل لملء الاختراق الكبير في الأسعار.

وفي مارس، سجل النفط أدنى مستوى له في 15 شهرًا في أعقاب الاضطرابات المصرفية التي هزت الثقة في جميع الأسواق. أدى الجمع بين الإعلان المفاجئ من قبل أوبك + بشأن تخفيضات الإنتاج إلى جانب انخفاض التدفقات العراقية إلى دفع النفط مرة أخرى إلى نطاق 80 دولارًا. ولا يزال العديد من مراقبي السوق يراهنون على انتعاش الطلب في الصين، مما أدى إلى نمو اقتصادها بأسرع وتيرة خلال عام، مما وضع البلاد على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو.

وزادت صناديق التحوط من الرهانات الصعودية على النفط الخام في الأسبوع المنتهي في 18 أبريل، مما عزز المراكز الطويلة في خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر وستة أسابيع على التوالي. وبحسب اينرجي اوتك لوك ادفايزر، قال د. أنس الحجي، خبير ومستشار الطاقة العالمي، إن إصدار آخر بحجم 1.6 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأميركي كجزء من مبيعات 26 مليون برميل التي فوضها الكونغرس لهذا العام، سيلقي بظلاله بالتأكيد على سوق النفط. ومع ذلك، كان السحب في المخزونات التجارية أكبر من المتوقع. وعلى الرغم من تقليل خسائر الأسعار، إلا أنها فشلت في الوصول بها إلى مناطق إيجابية.

وعلى الرغم من أن الزيادة في مخزونات البنزين كانت أخبارًا سارة، حيث عكس الاتجاه الهبوطي الذي دام ثمانية أسابيع، إلا أن المخزونات لا تزال عند مستويات منخفضة للغاية. وفي حين أن البيانات الأسبوعية غير موثوقة، كان الطلب على النفط الأميركي الأسبوع الماضي أعلى من مستويات الأسبوع نفسه من العام الماضي. لكن المستويات من العام حتى تاريخه لا تزال أقل من تلك التي كانت في عام 2022. إذا أصبحت هذه الزيادة اتجاهاً، فإن المعنويات ستتحسن، لكن أسعار البنزين قد ترتفع قبل أسعار النفط الخام بسبب انخفاض المخزونات.

ويبقى رقم التعديل (الفرق بين تقديرات العرض والطلب) مرتفعاً، وهذا يعني أنه على الرغم من تحقيق توصياته إدارة معلومات الطاقة، فإن المشكلة لا تزال قائمة. وأعلنت إدارة معلومات الطاقة عن انخفاض مخزونات النفط الخام التجارية بمقدار 4.58 ملايين برميل إلى نحو 466.0 مليون برميل. كما أبلغت عن انسحاب من احتياطي البترول الاستراتيجي بمقدار 1.6 ميلون برميل.

سجلت إدارة معلومات الطاقة زيادة في مخزونات البنزين بمقدار 1.3 مليون لتصل إلى 223.56 مليونا. وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 0.356 مليون إلى نحو 112 مليونا. أما صادرات النفط الخام فقد تعافت بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم لتصل إلى نحو 4.6 ملايين برميل في اليوم.

لكن يصعب تقييم تأثير التغير في مخزونات النفط التجارية على سوق النفط من خلال النظر إلى المخططين فقط، ويجب مقارنة المستويات الحالية بالمستويات التاريخية، وفقًا للمعايير التاريخية، تكون المخزونات عند مستويات أعلى من تلك التي سبقت عام 2015.

ومن الضروري استخدام أيام للتغطية بحيث يجب تسوية المخزون باستخدام متغير آخر، وهو الاستهلاك. حتى بهذا المعيار، فإن المخزونات الآن أعلى مما كانت عليه في السنوات الماضية.

يعد الفشل المفاجئ للبنوك يبدو متوسطة الحجم حكاية تحذيرية للمستثمرين الذين يتساءلون عما إذا كانت الأسهم الأميركية مستعدة للعودة أو التصحيح.

وفي وصف جيد لإخفاقات البنوك الأخيرة، تراكمت الخسائر من ممتلكات الخزانة طويلة الأمد تدريجياً خلال العام الماضي، وكذلك المخاطر من الودائع التي تركزت بشكل كبير في شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة المتضررة بشدة. وعندما تسارعت هذه المشكلات فجأة، أدت إلى الإخفاقات الأخيرة والمفاجئة لبنك وادي السيليكون وبنك سيجنتشر.

وفي منتصف شهر مارس، عندما ظهر الضغط المصرفي لأول مرة ، كانت الفكرة الأساسية لمورغان ستانلي ريسيرش لأسواق الأسهم الأميركية هي أن هذه الإخفاقات والمكالمات المقفلة من المحتمل أن تؤدي إلى أزمة ائتمانية، مما يدعم توقعاتنا الحالية الأقل إجماعًا لأرباح الشركات. والآن، تشير البيانات إلى أن أزمة الائتمان قد بدأت بالفعل. وبشكل أكثر تحديدًا، شهدنا أكبر انخفاض في أسبوعين على الإطلاق في الإقراض من قبل البنوك، حيث اضطرت إلى بيع الرهون العقارية وسندات الخزانة في وقت واحد بوتيرة قياسية لتعويض رحلة الودائع.

في الواقع ، منذ أن بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة قبل عام ترك النظام المصرفي ما يقرب من تريليون دولار من الودائع. مع الوضع بالاعتبار معايير الإقراض الصارمة بالفعل وليس من المستغرب أن يتقلص نمو الائتمان. وإذا لم يكن ذلك كافيًا، فقد أظهر أحدث استطلاع للأعمال الصغيرة الأسبوع الماضي أن توفر الائتمان شهد أكبر انخفاض شهري له منذ 20 عامًا، بينما ارتفعت تكاليف الفائدة إلى أعلى مستوى لها منذ 15 عامًا.

وبعد فوات الأوان، وبدت إخفاقات البنوك متوقعة، بالنظر إلى سرعة وحجم ارتفاع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، وودائع مركزة من الشركات وضعف الضوابط حول مخاطر المدة، مما يعني أن البنوك فشلت في التحوط من مخاطر الخسائر التي قد تتكبدها في حالة ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن معظم المستثمرين لا يتوقعون الإخفاقات القادمة.

وهذا يقودنا إلى التساؤل حول ما المفاجآت الأخرى التي قد تأتي من تعديل السياسة النقدية الأكثر حدة في التاريخ؟ على عكس المتوقع، تم تداول ستاندرد آند بورز 500 وناسداك بشكل جيد منذ أن أعلن بنك سيلكون فالي لأول مرة أنه معسر، على الرغم من ضعف الشركات الصغيرة والبنوك وغيرها من الأسهم ذات الاستدانة العالية.

ومع ذلك، لا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إلى ذلك على أنه إشارة إلى أن كل شيء على ما يرام. وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن يستمر التدهور التدريجي في توقعات النمو للأسهم الأميركية. وحتى مؤشرات رؤوس الأموال الكبيرة معرضة لخطر السقوط المفاجئ، مثل تلك التي شهدناها في مؤشر البنوك الإقليمية والأسهم الصغيرة.

يشعر المستثمرون براحة أكبر من توقعات الأرباح المجمعة، مما يعني أن الربع الأول من هذا العام سيكون أدنى مستوى لمؤشر لربحية سهم ستاندرد آند بورز 500. وهذه إشارة شراء رئيسة يعتقد عادة تصديقها. وقال محلل مالي لأبحاث ايه ان زد، «بدلاً من ذلك، إذا كنا محقين في توقعاتنا الأقل من الإجماع، فمن المفترض أن تزداد وتيرة الانخفاض في تقديرات الأرباح بشكل جوهري خلال الأشهر القليلة المقبلة حيث يبدأ نمو الإيرادات في الإحباط. حتى الآن، كانت معظم خيبة الأمل بشأن الأرباح ناتجة عن انخفاض الربحية، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية وخدمات الاتصالات.

ومع ذلك، هناك مخاطر أخرى على الأرباح - لا سيما انخفاض الطلب لهؤلاء المستثمرين الذين يهتفون ببيانات التضخم الأقل من المتوقع الأسبوع الماضي، ويقول المحلل: كن حذرًا فيما تتمناه إذ يعد انخفاض التضخم الأسبوع الماضي، خاصة بالنسبة للسلع، علامة على تراجع الطلب، والتضخم هو الشيء الوحيد الذي يعيق نمو الإيرادات للعديد من الشركات. وإذا بدأت الإيرادات مخيبة للآمال، فقد تشهد الأرباح انزلاقًا تدريجيًا ثم مفاجئًا.

إمدادات النفط تظهر بوادر نمو مع زيادة الصادرات الروسية .. تزايد رهانات صناديق التحوط الصعودية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي أن الإمدادات العالمية تظهر بوادر نمو مع عودة صادرات النفط الخام الروسية إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا الأسبوع الماضي بينما في أسواق الوقود العالمية يتباطأ البنزين والديزل في وقت ينبغي أن يرتفع فيه أو يبلغ ذروته.

ولفت إلى تفكير شركات التكرير الآسيوية في خفض أحجام التداول مع ضعف الهوامش أخيرا ما يشير إلى أن المصافي لم تتمكن من تحميل تكاليف أعلى على المستهلكين، ناقلا عن أبحاث الطاقة في «ستاندرد تشارترد» تأكيدها أنه يبدو أن بعض الإثارة حول تخفيضات «أوبك+» قد تلاشت وسط تدفقات خفيفة كما أثرت المؤشرات الفنية في الأسعار.

وسجل النفط الخام أول خسارة أسبوعية له في شهر بعد محو معظم المكاسب الناتجة عن التخفيض المفاجئ للإنتاج من قبل تحالف «أوبك+» حيث حقق كل من خام برنت ونايمكس خسائر أسبوعية بنحو 5.4 و5.6 في المائة على الترتيب. وأدى ارتفاع الأسعار بمقدار سبعة دولارات بعد إعلان «أوبك+» إلى ما يسمى فجوة الرسم البياني، التي دفعت بعد ذلك إلى تحرك تصحيحي نحو الأسفل لملء الاختراق الكبير في الأسعار، حيث سجلت الأسعار في مارس أدنى مستوى لها في 15 شهرا في أعقاب الاضطرابات المصرفية التي هزت الثقة بجميع الأسواق. وذكر التقرير أن الجمع بين الإعلان المفاجئ من قبل «أوبك+» بشأن تخفيضات الإنتاج إلى جانب انخفاض التدفقات العراقية أدى إلى دفع النفط مرة أخرى إلى نطاق 80 دولارا حيث لا يزال عديد من مراقبي السوق يراهنون على انتعاش الطلب في الصين ما أدى إلى نمو اقتصادها بأسرع وتيرة خلال عام وهو ما وضع البلاد على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو، لافتا إلى زيادة صناديق التحوط من الرهانات الصعودية على الخام في الأسبوع المنتهي في 18 أبريل، ما عزز المراكز الطويلة في خامي غرب تكساس وبرنت إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر وستة أسابيع على التوالي.

ومن جانب آخر، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تراجعت في نهاية الأسبوع الماضي لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ أواخر مارس حيث أدت هذه الخطوة أيضا إلى انخفاض السوق في ختام تعاملات الأسبوع. وأوضح أن النفط الخام وصل إلى مستويات سعرية لم يصلها من قبل منذ الإعلان غير المتوقع عن خفض إنتاج «أوبك+» مشيرا إلى أنه بشكل أساس يمكن اعتبار أن أحد الدوافع الأساسية لانخفاض أسعار النفط الخام هو الخوف واسع النطاق من احتمال حدوث ركود اقتصادي.

ولفت التقرير إلى أنه مع انخفاض الأسعار اعتقد بعض المحللين أن الضعف يعزى إلى تسعير السوق في تخفيضات إنتاج «أوبك+» ومع ذلك ومع اشتداد ضغط البيع بعد سلسلة من المؤشرات الهبوطية أصبح من الواضح أن المتداولين كانوا يستشعرون حالة ركود محتمل وما يترتب عليها من انخفاض الطلب، عادا أن ضعف نقاط النشاط الاقتصادي يشير إلى انخفاض الطلب على الوقود.

وأشار إلى مخاوف الركود المتسعة والمتعلقة بأداء الاقتصاد الأمريكي خاصة بعدما أظهر تقرير منفصل من فيلادلفيا الفيدرالي أن نشاط المصانع في منطقة وسط المحيط الأطلسي انخفض بشكل حاد إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام في أبريل الجاري حيث يتوقع المصنعون في المنطقة أن يظل النشاط ضعيفا خلال الأشهر الستة المقبلة.

وذكر التقرير أن البيانات الاقتصادية المقلقة في الولايات المتحدة والتوقعات برفع سعر الفائدة مرة أخرى أضافت ضغطا هبوطيا كبيرا على أسواق النفط في الأسبوع الماضي، موضحا أنه في حين أن الإشارات الواعدة للطلب على النفط في الصين وتقرير انخفاض المخزونات أعطى ذلك أسعار النفط بعض الدعم إلا أنه يبدو أن الاتجاه الهبوطي يقود السوق.

ونوه إلى أنه تم تداول خام غرب تكساس الوسيط عند 77 دولارا للبرميل في أعقاب زيادة مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 4.5 مليون برميل في اليوم و1.5 نقطة مئوية مشيرا إلى الارتفاع في استهلاك المصافي حيث جذب تباطؤ الطلب على البنزين معظم الاهتمام.

وأضاف التقرير أنه بصرف النظر عن تقلص المخزونات النفطية سيشير تحديد المواقع إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار حيث ارتفع صافي طول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط من صناديق التحوط ومديري الأموال إلى أعلى مستوى منذ أوائل نوفمبر 2022، عادا أن نهضة السياحة تعزز الطلب على وقود الطائرات في الصين، كما أن من المرجح أن تشهد عطلة عيد العمال المقبلة زيادة بنسبة 157 في المائة في الحجوزات مقارنة بشهر أبريل الجاري.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة الجمعة، لكن ذلك لم يساعد على تفادي خسائر أسبوعية كبيرة. وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 56 سنتا إلى 81.66 دولار للبرميل، كما صعدت عقود الخام الأمريكي بنحو 50 سنتا مسجلة 77.87 دولار للبرميل. وسجل كل من خام برنت ونايمكس خسائر أسبوعية بنحو 5.4 و5.6 في المائة على الترتيب، وتزامن مع تلك الخسائر، انخفاض أسعار النفط الخميس لأقل مستوى منذ إعلان «أوبك+» تخفيضات إضافية في مستويات الإنتاج مطلع الشهر الجاري.

روسيا تتجه إلى التخلي عن اليورو والدولار لمصلحة اليوان والروبل في تسويات الطاقة

الاقتصادية

قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، «إن بلاده ستنتقل إلى العملات الوطنية عند الدفع مقابل موارد الطاقة، وإنها تعتزم في المستقبل التخلي عن اليورو والدولار لمصلحة اليوان والروبل».

وأضاف نوفاك في حديث تلفزيوني أمس «لقد تغير الاتجاه كثيرا من حيث تقليل استخدام الدولار أو اليورو، وبسبب المشكلات الحالية المتعلقة بالتسويات بواسطة هاتين العملتين في حساباتنا، سننتقل فقط إلى العملات الوطنية».

أكد أن اليوان مطلوب والروبل مطلوب كذلك، وسيستمر العمل في هذا الاتجاه، مشيرا إلى أن الجانب الصيني يدفع قيمة الغاز باليوان، وكذلك جزئيا بالنسبة إلى النفط، ويجري كذلك التسديد بالروبل.

ووفقا لـ«الألمانية»، قال «إن روسيا ستواصل تطوير هذه التسويات المتبادلة بالعملات الوطنية»، مضيفا «هناك حاليا اهتمام كبير بشراء موارد الطاقة الروسية، لذلك من الضروري إنشاء آليات تسوية، وهي يمكن أن تكون فقط بالعملات الوطنية».

وبعد فرض العقوبات الغربية على روسيا بعد الحرب في أوكرانيا، اتخذت موسكو خطوات أكثر جدية للحد من استخدام الدولار في معاملاتها الدولية، مقابل زيادة استخدام الروبل الروسي والعملات الأخرى. وأعلنت مجموعة «غازبروم» الروسية للطاقة، في أيلول (سبتمبر) الماضي، أن الصين ستبدأ تسديد ثمن شحنات الغاز الروسي بالروبل واليوان بدلا من الدولار.

وتسعى روسيا إلى الحد من التأثيرات السلبية لخروج المستثمرين الأجانب من البلاد في الروبل الذي تراجع إلى أقل مستوياته منذ عام.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن قيام الشركات التابعة لدول تعارض الحرب الروسية مع أوكرانيا ببيع أصولها في روسيا أدى إلى تراجع الروبل بنسبة 9 في المائة أمام الدولار منذ بداية العام لحالي ليصبح العملة الأسوأ أداء بين عملات الأسواق الصاعدة بعد البيزو الأرجنتيني.

وردا على هذا التراجع، يطور البنك المركزي والحكومة في روسيا آلية للحد من مشتريات الشركات الأجنبية العاملة في روسيا من العملات الصعبة بحسب بيان لوزارة المالية الروسية.

وقال مصدر مطلع «إنه نظرا إلى وجود عدد من الشركات الأجنبية التي تمت الموافقة على خروجها من روسيا، يرغب البنك المركزي في تجنب حدوث قفزات حادة للروبل، لذلك يعتزم تعزيز سيطرته على أسعار الصرف».

وأفاد مصدر آخر أنه من المحتمل أن تضع روسيا حدا لمشتريات العملة الأجنبية لكل صفقة على حدة خلال فترة الموافقة عليها، ومن غير المحتمل أن تفرض قواعد عامة أو تعلن حدودا قصوى رسمية.

فجوة أمام استفادة مناطق جنوب ألمانيا من طاقة الهيدروجين

الاقتصادية

تكتسب استعدادات القطاع الصناعي في ألمانيا لتأسيس مزيد من أنشطته على الطاقة من الهيدروجين زخما، لكن دراسة جديدة حذرت من أن بعض المناطق في جنوب ألمانيا قد تعاني فجوة في هذا المجال.

وأظهرت الدراسة التي أجرتها شركة «استراتيجي» التابعة لمجموعة «برايس ووترهاوس كوبرز» للخدمات الاستشارية أن من المتوقع في 2030 أن يأتي 80 في المائة من الطلب على الهيدروجين من صناعة الصلب وقطاع أشباه الموصلات ومصافي النفط والصناعات الكيماوية والسيراميك والزجاج.
وجاء في الدراسة: «من المتوقع أن يكون العميل الأكبر في منطقة راين - رور الشهيرة بصناعة الصلب والكيماويات»، وذلك في إشارة إلى المنطقة الصناعية الشهيرة في غرب ألمانيا.

وقد تكون المناطق الصناعية في الغرب والشمال، وكذلك حول برلين وبريمن، في الشرق مراكز رئيسة لطاقة الهيدروجين، وفقا لـ«الألمانية».

وجاء في الدراسة أنه بينما سيتم إمداد أجزاء كبيرة من البلاد بشبكة أنابيب يبلغ طولها 5100 كيلومتر، ستظهر فجوة إمداد مزدوجة في الجنوب.

وأوضحت الدراسة أنه «كما هو الحال في الوقت الحاضر، على سبيل المثال، ليس من المضمون توفير اتصال كاف بشبكة الهيدروجين الأوروبية لمحور فرايبورج - ميونخ بحلول 2030، ولن يكون لدى المنطقة ما يكفي من محطات الطاقة الكهروضوئية أو طاقة الرياح لإنتاج الهيدروجين الأخضر. وبالمثل، هناك نقص في الاتصال الكافي بخطوط الكهرباء لتزويد نفسها بالكهرباء الخضراء من الشمال».

تجدر الإشارة إلى أن مشاريع الهيدروجين بقدرة 5 جيجاواط قيد التشغيل أو قيد الإنشاء أو التخطيط في ألمانيا. وقال ديرك نيماير الباحث المشارك في إعداد الدراسة، من غير المتوقع استيراد كميات كبيرة من الهيدروجين إلى ألمانيا حتى 2035.

وتمضي خطط تعزيز الطاقة المتجددة في ألمانيا بخطى ثابتة على ما يبدو، إذ تعتزم مجموعة من أبرز شركات الطاقة ضخ استثمارات كبيرة، خلال الأعوام القليلة المقبلة، في مجال البنية التحتية اللازمة لإنتاج واستيراد الهيدروجين والأمونيا.

وتتبنى السلطات الألمانية خطة طموحة لتعزيز انتقال الطاقة، كما أنها تسعى لسد الفجوة الكبيرة التي خلفها نقص إمدادات الطاقة الروسية على خلفية الحرب.

وتخطط شركات الطاقة الألمانية لإنفاق نحو 5.5 مليار دولار لدعم الطاقة المتجددة، في خطوة تستهدف التخلص جزئيا من فجوة قطع الإمدادات الروسية، بحسب ما نشرته «رويترز» في تقرير سابق.

تسعى شركات «فينترسال ديا» و«يونيبر» و«تري إنرجي» لاستثمار ما يزيد على خمسة مليارات يورو (5.459 مليار دولار) في الميناء، في إطار خطط التحول نحو الطاقة المتجددة في ألمانيا. وهذه الاستثمارات من المقرر تنفيذها بين عامي 2026 و2030.

تجدر الإشارة إلى أن ميناء فيلهلمسهافن هو الميناء الوحيد الذي تملكه ألمانيا في المياه العميقة، ويضم مركز الطاقة بالميناء 30 شركة، من بينها شركة «إي أون» و«آر دبليو إي» و«أورستد»، بجانب شركات من ولاية سكسونيا السفلى، حيث تقع مدينة فيلهلمسهافن التي يقطنها 80 ألف شخص.

فرنسا لإنهاء سقف أسعار الغاز للأسر العام الحالي

الشرق الأوسط

تعتزم فرنسا إنهاء الحد الأقصى لأسعار الغاز للأسر، لكنها تريد الإبقاء على خطط الحد الأقصى لأسعار الكهرباء حتى بداية عام 2025.

وقال وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لو مير لشبكة «إل سي آي» أمس، إنه نظراً لانخفاض أسعار الغاز إلى مستوى مقبول مرة أخرى، فإن السقف الذي تم طرحه في عام 2021 لحماية المستهلكين من ارتفاع الفواتير سيتم إلغاؤه هذا العام. وقال لو مير إنه مع عودة النمو الاقتصادي والانخفاض المتوقع في التضخم، يتعين الآن إعادة تنظيم شؤون الدولة المالية تدريجياً وإنهاء سياسة الداخلية لتقديم الدعم.

وذكرت إذاعة «فرانس إنفو» أن سقف أسعار الطاقة، ومن بينها خصم الوقود، كلف فرنسا ما يتراوح بين 24 و25 مليار يورو (26.4 مليار دولار و27.5 مليار دولار) في عام 2022.

في غضون ذلك، قالت وزارة الاقتصاد الفرنسية، إنه في ظل خطط فرنسا للتوسع في مجال الطاقة النووية، ستحتاج البلاد إلى مائة ألف من العمال المهرة في غضون السنوات العشر المقبلة، وذلك وفقاً لحسابات أجرتها جمعية صناعة الطاقة النووية الفرنسية.

وسيتعين استبدال بعض الخبراء الذين سيتقاعدون، في حين سيكون للبعض الآخر وظائف إضافية.

وترغب فرنسا في البداية في بناء ست محطات جديدة للطاقة النووية وتدرس بناء ثمانية مفاعلات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تمديد عمر محطات الطاقة الحالية إلى أكثر من 40 عاماً.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قبل أكثر من عام بقليل، عن نهضة في مجال الطاقة النووية بعد سنوات من الدعم الضعيف لها وتراجع الرغبة للاستثمار فيها، ونتيجة لذلك تكافح هذه الصناعة بالفعل لحل مشاكل التوظيف.

إنجاز 15٪ من الربط الكهربائي الخليجي مع الكويت

الشرق الأوسط

قال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إن نسبة الإنجاز الفعلية في مشروع توسعة الربط الكهربائي الخليجي مع دولة الكويت بلغت 15 في المائة حتى مارس (آذار) 2023.

وذكر (الكويتي للتنمية) في بيان صحافي أول من أمس أن مشروع الربط الكهربائي بين (دول التعاون) ودولة الكويت يعد من أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها (المجلس) لتخفيض الاحتياطي المطلوب في الدول الأعضاء والتغطية المتبادلة حال الطوارئ والاستفادة من الفائض وتقليل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية.

وأضاف أن مشروع إنشاء محطة (الوفرة) يأتي ضمن مشروعات التوسعة، إذ سيربط شبكة هيئة الربط الكهربائي الخليجي بشبكة دولة الكويت عبر أربع دوائر بجهد 400 كيلو فولت بتكلفة إجمالية تبلغ 270 مليون دولار أميركي بغية ضمان استمرارية واستدامة أمن الطاقة الكهربائية بجميع الأوقات.

وأوضح أن دولة الكويت ستكون ضمن أكبر المستفيدين من المشروع، إذ سيرفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء المحلية إلى نحو 3500 ميغاواط كما سيمكن (هيئة الربط الخليجي) من تزويد جنوب العراق بقدرة كهربائية 500 ميغاواط.

وذكر أن المشروع يتكون من خط هوائي مزدوج الدائرة بجهد 400 كيلو فولت من محطة (الفاضلي) في السعودية إلى محطة (الوفرة) الكويتية بطول يناهز الـ300 كيلومتر، إضافة إلى تحويل الخط القائم مزدوج الدائرة بين محطتي (الفاضلي) و(الزور) ليكون الربط بين محطتي (الفاضلي) و(الوفرة) بإنشاء خط هوائي مزدوج الدائرة بجهد 400 كيلو فولت بطول 25 كيلومترا.

كما يتضمن المشروع توسعة محطة الفاضلي بإضافة قواطع كهربائية لربطها بمحطة الوفرة علاوة على مد خطوط هوائية من الأخيرة إلى محطتي (صباح 3) و(صباح 4) وذلك للربط بشبكة دولة الكويت.

وكانت اللجنة الاستشارية والتنظيمية للربط الكهربائي الخليجي، ناقشت، خلال آخر اجتماعاتها في العاصمة العمانية مسقط، إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية العامة واتفاقية تبادل وتجارة الطاقة.

وبحث الاجتماع تقرير الهيئة عن أداء وأنشطة الربط الكهربائي الخليجي وحاجة اللجنة الاستشارية والتنظيمية للدعم والتطوير بما يعزز الدور التنظيمي لها؛ حيث أحيطت اللجنة بإجراءات انتقال رئاسة اللجنة الاستشارية والتنظيمية للدورة المقبلة، وحصول الهيئة على رخصة لنقل الكهرباء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنح هيئة الربط الكهربائي الخليجي صفة (طرف متاجر) في اتفاقية تبادل وتجارة الطاقة.

توقعات بارتفاعات قياسية للنفط بين 94 إلى 100 دولار

اندبندنت

توقع تقرير حديث ارتفاع خام القياس العالمي «برنت» نحو 9.4 في المئة مقارنة بالأسعار الحالية ليقفز إلى 94 دولاراً للبرميل في الربع الرابع، مع توقعات بوقف الاحتياطي الفيدرالي رفع الفائدة. وكشف بنك «جيه بي مورغان» في مذكرة بحثية حديثة أنه إذا توقف الاحتياطي الفيدرالي عن رفع الفائدة قريباً، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن يسجل النفط أداء جيداً.

وعلى رغم التذبذب فإن عدداً من المحللين في صناعة النفط توقعوا أن تتحسن أسعار النفط على المدى الطويل مع استئناف الاقتصادات حول العالم النمو وارتفاع الطلب على النفط. ورأى بعض المحللين أن سعر النفط قد يتجاوز 100 دولار للبرميل في السنوات المقبلة، وذلك بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط، وتقلص المعروض نتيجة التزامات اتفاق خفض الإنتاج بين دول «أوبك+» والتحول إلى الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، فإن عديداً من العوامل المتغيرة يمكن أن تؤثر في سعر النفط، بما في ذلك العرض والطلب والتقلبات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية، والتشريعات الحكومية وغيرها، لكن شركة «ريستاد إنرجي» الدولية للاستشارات، قد أكدت في تقرير حديث، أن تخفيضات «أوبك+» المعلنة، أخيراً، ستزيد من تشديد سوق النفط الضيقة بالفعل، مما يدفع برنت نحو 100 دولار للبرميل.

خسائر أسبوعية

وفي سوق النفط، تكبدت السوق خسائر بأكثر من اثنين في المئة بنهاية تعاملات الأسبوع الحالي، بسبب ارتفاع مخزونات البنزين الأميركية ومخاوف الركود، وأنهت العقود الآجلة لخام «نايمكس»، تسليم مايو (أيار) المقبل، التعاملات متراجعة بنسبة 2.4 في المئة لتفقد 1.87 دولار وتستقر عند 77.29 دولار للبرميل.

كما هبطت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي، تسليم يونيو (حزيران) المقبل، بنسبة 2.5 في المئة لتفقد 2.09 دولار، عند مستوى 81.03 دولار للبرميل، وبذلك انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ أواخر مارس (آذار) الماضي، متأثرة بمخاوف من احتمال حدوث ركود قد يضعف الطلب على الوقود وبعد ارتفاع مخزونات البنزين الأميركية.

وفي بيان حديث، قال معهد البترول إن مخزونات النفط الأميركية انخفضت 2.67 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الـ14 من أبريل (نيسان) الجاري، وذكر المعهد في تقريره الأسبوعي أن مخزونات البنزين تراجعت 1.017 مليون برميل في الأسبوع الماضي كما انخفض مخزون المقطرات 1.904 مليون برميل.

كما أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات النفط الخام الأميركية تراجعت بأكثر من المتوقع بسبب استهلاك المصافي وارتفاع الصادرات بينما ارتفعت مخزونات البنزين على نحو غير متوقع بسبب الطلب المخيب للآمال، وتراجعت مخزونات الخام 4.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 14 أبريل إلى 466 مليون برميل، أي أكثر بأربعة أمثال من توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» إذ توقعوا تراجعها 1.1 مليون برميل، وذكرت الإدارة أن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما تراجعت بواقع 1.1 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي. وقالت إن استهلاك مصافي التكرير للخام زاد 259 ألف برميل يومياً، وارتفعت معدلات تشغيل المصافي 1.7 نقطة مئوية إلى 91 في المئة من إجمالي سعتها. أضافت أن مخزونات البنزين الأميركية صعدت 1.3 مليون برميل إلى 223.5 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاضها 1.6 مليون برميل، وأظهرت بيانات الإدارة تراجع مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة بواقع 400 ألف برميل إلى 112.1 مليون برميل بينما كان من المتوقع أن تنخفض 900 ألف برميل. وأشارت إلى أن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام تراجع 1.74 مليون برميل يومياً.

توقعات باستمرار صعود السوق

وكان هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة «أوبك» قد رفض الانتقادات التي وجهتها وكالة الطاقة الدولية في أواخر الأسبوع الماضي بأن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أجرتها دول «أوبك+» ستؤدي إلى تفاقم التضخم وتسبب حالة من عدم اليقين الاقتصادي. وقال، وفق تصريحات لموقع «إنرجي إنتليجنس»، إن التخفيضات الطوعية لم تكن جزءاً من اتفاقية «أوبك+» وإن قرار تعديل الإنتاج كإجراء احترازي كان حقاً سيادياً للدول الأعضاء. وأشار إلى أن الاستمرار في توجيه النقد الذي لا أساس له من الصحة أمر قد يأتي بنتائج عكسية، وقد يؤدي فقط إلى مزيد من التقلبات وعدم استقرار السوق. وأكد التحذيرات السابقة من أن نقص الاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج العالمي يمثل أكبر تهديد للاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن الحوار البناء بين الدول المنتجة والمستهلكة ضروري لمواجهة تحديات الطاقة العالمية.

في الوقت نفسه توقع محللون نفطيون استمرار المكاسب السعرية للنفط الخام خلال الفترة الحالية، بعد أربعة أسابيع من المكاسب المتتالية، بسبب خفض إنتاج تحالف «أوبك+» بشكل إضافي، وسط تفاؤل بتعافي الطلب الصيني على النفط الخام، إضافة إلى تقلص المخاوف من الركود الاقتصادي العالمي.

وفي تقرير حديث، رجحت شركة «ريستاد إنرجي» الدولية للاستشارات، أن تخفيضات «أوبك+» المعلنة، أخيراً، ستزيد من تشديد سوق النفط الضيقة بالفعل، مما يدفع برنت نحو 100 دولار للبرميل في وقت أقرب من السابق، كما من المتوقع دفع السعر إلى نحو 110 دولارات للبرميل هذا الصيف.

وكانت شركة «بيكر هيوز» الأميركية لأنشطة الحفر، قد أشارت إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 748 هذا الأسبوع مشيرة إلى أن هذا الرقم لا يزال 327 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء. ولفتت إلى انخفاض حفارات النفط في الولايات المتحدة بمقدار اثنين هذا الأسبوع، للأسبوع الثاني على التوالي، حيث هبطت عند 588 كما انخفضت منصات الغاز بمقدار واحدة إلى 157 فيما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

وزير البترول المصري: نسعى لتلبية احتياجاتنا من المنتجات النفطية والبتروكيماويات

الطاقة

قال وزير البترول المصري المهندس طارق الملا، إن بلاده تواصل تحقيق أهدافها الإستراتيجية الرئيسة، لتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية والبتروكيماوية، وتصدير الفائض لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة.

وأوضح الملا، اليوم السبت 22 أبريل/نيسان (2023) -خلال استعراض الموقف التنفيذي لعدد من المشروعات الجديدة ضمن الخطة القومية للبتروكيماويات المحدثة حتى عام -2040 أن هناك أهمية لتسريع تنفيذ المشروعات التي تخدم أهداف الدولة لتلبية احتياجات السوق المحلية.

ولفت وزير البترول المصري إلى ارتفاع الإنتاج المحلي لمنظومة صناعة البتروكيماويات، إذ بلغ بنهاية العام المالي الماضي ما يزيد على 4.3 مليون طن، بالمقارنة بنحو 2.1 مليون طن في 2015-2016، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

مشروعات التنمية المستدامة

تلقى وزير البترول المصري المهندس طارق الملا تقريرًا بشأن تنفيذ مشروعات جديدة، في إطار توجه الدولة إلى مشروعات التنمية المستدامة لخفض الانبعاثات والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والتعدينية، منها مشروعات لإنتاج الإيثانول الحيوي، ومشتقات الميثانول والصودا آش والسيليكون المعدني والألواح الخشبية، باستثمارات تُقدر بنحو 1.4 مليار دولار.

ويهدف مشروع تكنولوجيا الأخشاب في مدينة إدكو بمحافظة البحيرة إلى إنتاج 205 آلاف متر مكعب سنويًا من الألواح الخشبية متوسطة الكثافة «إم دي إف»، بما يحد من التلوث البيئي الناتج عن حرق قش الأرز، وهي الشركة التي يُسهم قطاع النفط المصري في رأس مالها بنسبة 100٪، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

بدوره، يهدف مشروع الإيثانول الحيوي في ميناء دمياط، الذي تنفذه الشركة المصرية للإيثانول الحيوي، لاستعمال مادة المولاس المنتجة في شركات السكر المحلية لإنتاج 100 ألف طن سنويًا من مادة الإيثانول الحيوي، لتلبية جزء من احتياجات السوق المحلية مع تصدير الفائض، وذلك باستثمارات 112 مليون دولار.

تعظيم القيمة المضافة

يجري تنفيذ مشروع شركة السويس لمشتقات الميثانول، بهدف تعظيم القيمة المضافة لمادة الميثانول المنتجة في شركة إيميثانكس، ومادة اليوريا المنتجة في شركة موبكو، والصودا الكاوية المنتجة في شركة البتروكيماويات المصرية، لإنتاج 21 ألف طن سنويًا من اليوريا فورمالدهيد المركزة ٪85، و66 ألف طن من مادة راتنجات اليوريا فورمالدهيد، و53 ألف طن سنويًا من مادة النفثالين فورمالدهيد المسلفن.

وقال وزير البترول المصري: «يُنفذ مشروع الشركة المصرية للصودا آش، الذي يُعد أحد المشروعات الحيوية، إذ تأسست شركة المصرية للصودا آش، وانعقدت الجمعية التأسيسية لها، إذ يضم هيكل المساهمين في المشروع الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات التابعة لوزارة البترول، والهيئة العربية للتصنيع، والشركة القابضة للصناعات الكيماوية، وشركة ابدأ لتنمية المشروعات».

وإلى جانب هذه الشركات -وفق وزير البترول المصري- هناك شركة صودا ممثل القطاع الخاص، التي تمتلك نسبة ٪45 وتضم في هيكلها التأسيسي شركات «بولي سيرف للأسمدة والكيماويات، وإيه إم إن للاستثمار الصناعي، ولايف كيميكالز جروب للاستيراد والتصدير»، إذ يهدف المشروع إلى إنتاج 600 ألف طن سنويًا من الصودا آش «كربونات الصوديوم» ومشتقاتها، باستثمارات 650 مليون دولار.

في الوقت نفسه، يجري تنفيذ مشروع إنتاج السيليكون المعدني في منطقة القنطرة شرق، من خلال شركة العلمين لمنتجات السيليكون، المؤسسة بمساهمة ٪40 من رأس مال الشركة، من خلال الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، والهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، باستثمارات 172 مليون دولار.

موتيفا التابعة لأرامكو السعودية تبيع محطات وقود تملكها في أميركا

الطاقة

تخطط شركة أرامكو السعودية لبيع محطات بيع الوقود بالجملة، التابعة لمصفاة نفط موتيفا في الولايات المتحدة، بهدف التركيز على الأنشطة الأكثر ربحية.

وأخبر مسؤولو الشركة الموظفين في اجتماع معهم الأسبوع الماضي، أن الشركة تعتزم بيع 25 محطة وقود بالجملة من خلال مزاد، حسبما ذكرت منصة «آرغوس ميديا».

وتُعد مصفاة موتيفا مملوكة بالكامل لشركة أرامكو السعودية، وذلك بعد أن فضّت الشراكة مع شل عام 2017، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتوزع محطات الوقود بالجملة المستهدف بيعها، البنزين والديزل ومشتقات النفط الأخرى من خلال تحميلها على شاحنات نقل الوقود.

تكرير النفط

لم يستطع موظفو موتيفا تحديد أي معلومات إضافية عن بيع محطات الوقود، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتُشغّل الشركة المملوكة لأرامكو مصفاة بورت آرثر في ولاية تكساس الأميركية، التي تبلغ طاقتها 607 آلاف برميل يوميًا، وهي من أكبر مصافي التكرير داخل الولايات المتّحدة.

وقال مسؤولو شركة موتيفا للموظفين في اجتماع الأسبوع الماضي، إن خطة بيع محطات الوقود بالجملة تستهدف التركيز على أنشطة تكرير النفط والبتروكيماويات الأكثر ربحية.

ولدى الشركة المملوكة لأرامكو السعودية 24 محطة بيع وقود بالجملة مسجلة بوصفها من المحطات النشطة في أميركا.

وتقع 7 منها في ولاية تكساس، و5 في نورث كارولينا، والباقي في فلوريدا وجورجيا وساوث كارولينا وفيرجينيا وماريلاند.

ومن غير الواضح سبب تضارب المعلومات بشأن عدد محطات الوقود المملوكة للشركة، بين البيانات المتداولة داخل الشركة والمسجلة لدى السلطات الأميركية المعنية.

ووفق موقع الشركة الإلكتروني، فإن 26 محطة توزيع وقود بالجملة تتبعها، بالإضافة إلى 100 موقع إمداد، وسعة تخزين تبلغ 10 ملايين برميل.

أرامكو تؤسس شركة جديدة

كانت أرامكو السعودية قد أعلنت في شهر يناير/كانون الثاني الماضي تأسيس شركة جديدة في أميركا، تحت اسم «أرامكو للتجارة الأميركية المحدودة»، ومقرها هيوستن، مهمتها القيام بأعمال تسويق المنتجات النفطية.

وذكرت أنه من المقرر أن تكون الشركة الجديدة المركز الإقليمي التجاري للشركة السعودية، وذلك بعد أن نقلت عملاقة النفط السعودية تبعية الذراع التجارية لشركة تكرير النفط الأميركية «موتيفا للتجارة» إلى أرامكو للتجارة الأميركية المحدودة التي أسستها حديثًا.

وتستهدف أرامكو السعودية -من خلال تأسيس الشركة الجديدة- توسعة أعمالها التجارية في أميركا الشمالية والجنوبية واغتنام فرص جديدة وزيادة قاعدة عملائها الحاليين.

يُذكر أن حصة أرامكو من واردات النفط الأميركية تراجعت في العقود الأخيرة، مع تحولها بصورة أكبر إلى آسيا ونمو إنتاج النفط الصخري الأميركي.

إلا أن شركة التكرير موتيفا تظل منفذًا مهمًا للخام السعودي ونقطة دخوله إلى أكبر سوق مستهلكة للنفط في العالم وهي الولايات المتحدة.

شكراً